صناعة

نحو أسواق جديدة للصناعة اللبنانية

وقعّت شركة "كولورتك" اللبنانية المتخصصة في صناعة الطلاء مع شركة "داو" المزوّد العالمي في مجال التقنيات والحلول المتطورة لهذه الصناعة، اتفاقية هي الاولى من نوعها في منطقة الشرق الاوسط، التي تأتي كخطوة نوعية بالنسبة إلى القطاع الخاص اللبناني تمكنه من الدخول إلى أسواق عالمية جديدة عبر اتباع معايير جديدة مطلوبة لهذه الصناعات.
فمن خلال برنامجها للبحوث والتطوير وعبر استخدام حلول فريدة من شركة داو للكيميائيات، حققت كولورتك هدفها المتمثل في تزويد عملائها بمجموعة متكاملة من المنتجات الآمنة والعالية الأداء التي حصلت لاحقاً على شهادة غرينغارد الذهبية Greenguard Gold certification من شركة "يو إل إنفايرونمنت" UL Environment.
وهو ختم يؤكد امتثال دهانات كولورتك المرتكزة على الماء للمعايير الدولية الصارمة بشأن الدهانات الخالية من الرصاص والمحتوية على كميات منخفضة من المركبات العضوية المتطايرة مما يساهم في جعل جودة الهواء في الأماكن المغلقة أفضل وأصح.
في هذا الصدد يرى الرئيس التنفيذي لقصعة غروب - كولورتك، يحيى قصعة "ان هذه الاتفاقية تُبيّن قدرات كولورتك والتزامها العمل على تقليل تأثير دهاناتها على البيئة والمستهلكين. لذلك تبنت الشركة مسألة الاستدامة، مع التركيز على صحة العملاء وسلامتهم. كل هذه الامور جرت ترجمتها عبر تكوين شراكات استراتيجية مع داو بهدف تأمين إرث إيجابي للأجيال المقبلة".
وتأتي أهمية هذه الاتفاقية لناحية التوقيت، حيث تعاني قطاعات اقتصادية لبنانية كثيرة مشاكل مختلفة، فجاءت الاتفاقية لتؤكد امكانية ان تتوسع كولورتك الكثير من الاسواق العالمية. حاليا تصدّر كولورتك منتجاتها الى 25 دولة موزعة بين اوروبا وافريقيا واستراليا والشرق الاوسط والصين، لكن الاستراتيجية الجديدة التي ستنتهجها الشركة تقتضي التوسع أكثر نحو عدد اكبر من الاسواق العالمية الجديدة.
يشار إلى أن حجم استثمار داو في مجال الابحاث والتطوير يبلغ نحو حوالي مليار و700 مليون دولار، وهي تعد الشركة الـ 43 في العالم من حيث حجم استثمارها.

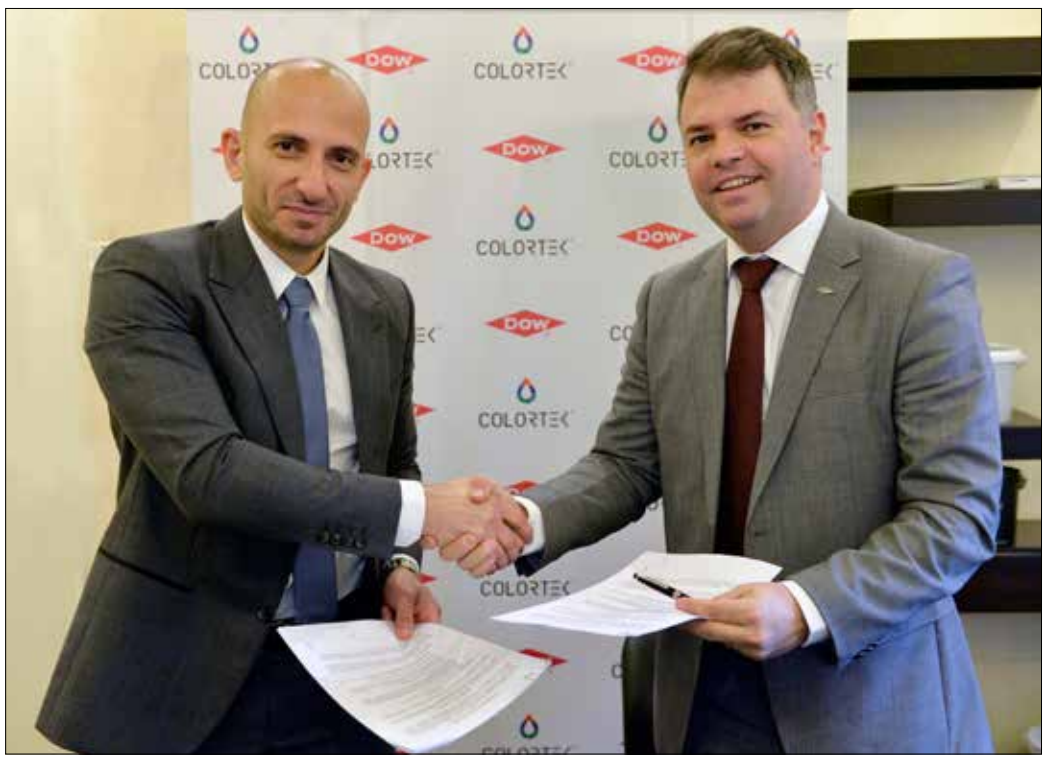

استثمار

الكأس في قطر والجمهور في دبي

حذر مارتن كوبر رئيس قطاع العقارات في مؤسسة ديلويت من أن قطر لن تتمكن من تأمين 60 ألف غرفة فندقية التي قالت الفيفا إنها ضرورية لتلبية الطلب على الحدث الرياضي الأهم في العالم.
وحتى بالاستناد إلى احتمال نجاح قطر بتحقيق نمو هائل بمعدلات بين 9 و12% سنويا حتى عام 2022، فإن قطر التي يتوافر فيها حاليا قرابة 22 ألف غرفة فندقية ستتمكن من توفير 42 ألف غرفة فقط.
وأعلنت الحكومة القطرية أحد الحلول لتعويض النقص، الذي يكمن باستخدام السفن العائمة لتأمين ما بين 5000 و6000 غرفة فندقية في هذه "الفنادق العائمة".
كذلك يمكن تأمين ما بين ألف وألفي غرفة من خلال المساكن المؤقتة القابلة للنقل، لكن مجمل الغرف الناقصة سيجري تعويضها من خلال قيام الزوار بالإقامة خارج الدوحة بما في ذلك دبي وقطر ومسقط بحسب قول كوبر.
ويحسب كوبر، فإن معظم مشجعي كأس العالم أو عدد معتبر منهم سيحضرون مع عائلاتهم إلى دبي التي تتوافر فيها الغرف الفندقية، وهم سيسافرون الى الدوحة لحضور المباراة والإقامة ليلة أو اثنتين بعدها أو قبلها ثم يتوجهون الى دبي.
وحذر كوبر من أن خسارة الزوار أو تقليص فترة إقامتهم في قطر سيكبد القطاع السياحي ملايين الدولارات. وتستهدف الحكومة القطرية جذب 7 ملايين زائر بحلول عام 2030 بزيادة كبيرة على الـ المليونين و800 ألف زائر في عام 2014.
ويمكن مقارنة ذلك بعدد الزوار الذين جذبتهم دبي عام 2014 أي قرابة 12 مليون زائر، ويتوقع أن يصلوا إلى 20 مليون بحلول سنة 2020، موعد إقامة إكسبو في دبي.

مصارف

المصارف الاستثمارية... حان وقت التحول رقمياً

أصدرت مجموعة «بوسطن كونسلتينغ غروب» للاستشارات الإدارية تقريراً بعنوان «أسواق رأس المال العالمية 2015: التكيف مع التطورات الرقمية» يعرض بشكل مفصل لأبرز تطورات الأسواق المالية، ويركز خصوصاً على تطور التكنولوجيا الرقمية والإجراءات المبتكرة على عدد من الأصعدة التي يتوجب على المصارف الاستثمارية أن تأخذها في الاعتبار للتكيف مع التطورات التي يشهدها القطاع.
وبحسب المدير الدولي لقسم أسواق رأس المال في المجموعة، والذي شارك في إعداد التقرير، فيليب موريل: «لا يمكن للمصارف الاستثمارية أن تواصل تجاهل مزايا عصر تكنولوجيا المعلومات، فقد اضطر الكثير من القطاعات إلى تطوير نماذج الأعمال الخاصة به، وقد وصلت موجة التغيير الآن إلى أسواق رأس المال. حان الوقت للتحول إلى النمط الرقمي».
ووفقاً للتقرير، عاودت الإيرادات الدولية في قطاع أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية تقهقرها مجدداً، خلال عام 2014، جرّاء تعرضها للضغوط، متدنية إلى 239 مليار دولار أميركي، أي بانخفاض قدره 3% مقارنة مع 246 مليار دولار أميركي خلال عام 2013، و12% مقارنة مع 271 مليار دولار أميركي في عام 2010.
وأشار التقرير كذلك إلى أنه لم يعد من الممكن للمصارف الاستثمارية أن تركز على الأفراد بشكل حصري. وفي هذا السياق، يمكنها أن تحافظ على علاقات رئيسة مع بعض العملاء، وتعهيد المنتجات غير الأساسية، والمحافظة على مزاياها التنافسية أو ريادتها في منتجات أخرى، ولكن خلاصة القول إن الأيام التي كانت فيها هذه المصارف تتولى الريادة على صعيد منتجات متعددة، قد ولت.
وشدد التقرير إلى أن ميزة امتلاك المعلومات، التي انفردت بها المصارف الاستثمارية تقليدياً، تتلاشى في ضوء دخول قطاع تكنولوجيا المعلومات مرحلة تطورية جديدة، حيث تسهم التطورات الرقمية في تحويل تدفق المعلومات، بعيداً عن هذه المصارف إلى قنوات جديدة.
وأوضحت «بوسطن كونسلتينغ غروب»، أنه يترتب على المصارف الاستثمارية إجراء مراجعة منهجية لكل المجالات التي يمكن أن تشهد تحديثاً في عملياتها التجارية من خلال إدخال تحسينات رقمية، منها خفض التكاليف وتحديد التوزيعات في شكل أفضل على نحو يتيح رفع الإيرادات.

تكنولوجيا

أكبر بنوك العالم يصدر سنداته في الخليج

بحسب مصادر مطلعة، فإن البنك الصناعي والتجاري الصيني؛ أكبر بنك في العالم من حيث الأصول، ينوي إصدار سندات قياسية مقومة بالدولار عن طريق فرعه في مركز دبي المالي العالمي.
وسيكون ذلك أول إصدار سندات للبنك عن طريق الفرع، مما يبرز تنامي أعماله في منطقة الشرق الأوسط مع توسع الصين والخليج سريعاً في علاقاتهما التجارية والاستثمارية.
وغالباً لا يقل حجم الإصدار القياسي عن 500 مليون دولار، ورجحت المصادر أن يكون أجل السندات ثلاث أو خمس سنوات.
ووقع اختيار البنك على مجموعة سيتي غروب، وبنك الإمارات وبنك دبي الوطني، وبنك أبوظبي الوطني، ونفسه لترتيب العملية
وبدأ فرع البنك بمركز دبي العمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وفي سبتمبر/أيلول 2014، فتح البنك فرعاً في الكويت هو الرابع له في المنطقة، إذ له أيضاً فرع في أبوظبي، وآخر في الدوحة.